لماذا باتت واشنطن تفتقد الأفكار الجديدة؟

شبلي ملاط (*)

لايزال لبنان هامشياً في صورة الشرق الأوسط العامة، ناهيك عن نسبة دوره على مستوى الكون. ومن السهل تصور ضآلة هذا الدور بالتساؤل كم مرة يتفوّه الرئيس كلينتون باسم وطننا في مداولاته اليومية، وغالب الظن أن لفظة لبنان لا تأتي على لسانه أكثر من عشر مرّات في السنة.

وقد لوحظ الجمود الديبلوماسي الذي رافق الخطابات الرسمية بمناسبة زيارة الوزيرة أولبرايت إلى بيروت، وما ينبغي أن تعنيه الزيارة من ثقة في مستقبل البلاد، إضافة إلى موقفها الشجاع من رفع الحظر على سفر الرعايا الأميركيين منذ سنتين، والمستوى الرفيع في القيّمين على السفارة الأميركية في بيروت على مختلف المستويات بفضل تعييناتها.

وبالمقابل، يعاني لبنان من عقبات تقلص دور سياستنا الخارجية، والهفوات المركبة التي تجلّت في تمثيلنا في مراسم تشييع الملك حسين، والتغطية الضعيفة لوجودنا الرسمي لدى تأبين الملك الحسن، والصمت الصقيعي الذي رافق أهوال جارتنا تركيا على امتداد محنة زلزالها. لا بدّ إذاً من مواجهة الثغرات في أداء لبنان الخارجي، وقد آن الأوان لملء هذا المركز بشخصية قادرة على تخصيص الوقت الكافي لتصويب المسار، ومساعدة رئيس وزرائنا ورئيس الجمهورية على تخطيط متجدّد ونشيط.

والديبلوماسية اللبنانية ليست وحدها من تعاني مصاعب وتعثرات، فهي تشترك مع نظيراتها الغربية في تناولها معضلات الشرق الأوسط، لاسيما في وزارة الخارجية الأميركية التي تفتقر ايضاً إلى دماء جديدة تسري في عروقها. وبالتحديد فإن السيطرة التامة على السياسة الأميركية في المنطقة لاتزال أسيرة السفير دنيس روس وطاقمه، ومراقبة أداء روس في السنوات الأخيرة تشير إلى استنفاد روح جديدة في التعاطي مع العقبات. ويذكر ان السيدة اولبرايت ليست مختصة في شؤون الشرق الأوسط وان اهتماماتها الاكاديمية انصبّت أساساً على أوروبا الشرقية، فصارت كثيرة الاتكال على الطاقم العتيق في المؤسسة، الذي يقوده السفير روس منذ عشر سنين. وعلى الرغم من التجدد في شخص مادلين اولبرايت والمجال المعطى لها من قبل الكونغرس لدى تثبيتها، فإن النتائج التي توصلت إليها في سنوات حكمها الثلاث قليلة، لاسيما في القضايا الجوهرية التي رافقت مجيئها، وهي المتعلقة بالجبهة الفلسطينية ـ الإسرائيلية، وبالصراع السوري ـ الإسرائيلي، وبالمأزق العراقي.

ومن المنازعات الجوهرية الثلاث في المنطقة كان أداؤها الأكثر ضعفاً في العراق، حيث لا يزال الشعب عالقاً بين مطرقة حكامه الباطشة وسندان العقوبات الأعمى. وتجد الحكومة الأميركية نفسها اليوم غارقة في عملية شد حبال بين مقترحات هولندية ـ بريطانية محدودة في مجلس الأمن ومحاولات روسية ـ فرنسية للتطبيع مع الحكومة العراقية، وكأن أميركا، وهي صاحبة القرار الحاسم في الخليج، على هامش المستقبل العراقي تماماً، تنساق ولا تبادر. وفي غياب التجدد في طاقم القرار الشرق أوسطي، ليس عجباً أن يكون الوسط الوحيد الذي يأتي ببعض الأفكار الجديدة في واشنطن هو قسم جرائم الحرب في الخارجية الأميركية، وقد ساعد في وضع القيادة العراقية في حالة تراجع، لأول مرّة منذ حرب الخليج، لمّا اضطر قياديون عراقيون على مغادرة أوروبا خوفاً من التوقيف القضائي والمحاسبة القانونية.

وعلى الجبهة العربية ـ الإسرائيلية قد يكون صعباً استدراك الجمود العظيم الذي رافق تولي بنيامين نتانياهو زمام الأمور في الحكومة الإسرائيلية، إلا أن كسر الجمود، ولو جزئياً، كان ممكناً لو توافرت العزيمة الكافية في واشنطن. وبالمقارنة، فإسحق شامير كان أذكى وأكثر صلابة في رفضه أي تنازل من خلفه في الليكود. إلا انه، وبفضل ضغوط جورج بوش وجيمس بيكر، كان عاجزاً عن رفض دعوتهما إلى مؤتمر مدريد، وصيغة مدريد لاتزال توفّر الإطار الأنسب للتقدّم على مختلف الجبهات. وأساس المشكلة في واشنطن هو استمرار السياسة الشرق أوسطية معهودة بشكل حصري الى طاقم قدير لا شك، غير أنه جاثم في منصبه فترة طويلة جداً، بما يجعل صعباً تسويق أية فكرة جديدة لديه. والشرق الأوسط في أشد حاجة إلى أفكار جديدة.

وعلى سبيل المثال، قد يكون جديداً على لبنان، نظراً للبؤس والتهميش الذي يرافق حياة فلسطينيي الشتات ومستقبلهم، مشروع تنظيم انتخابات حرة برعاية دولية للسماح لهم بالادلاء بصوتهم الى العالم، وفرض مطالبهم ومطالب الدول التي لجأوا اليها على طاولة المباحثات الدولية. قد يشكل مثل هذا المشروع مهمة مستقبلية يضطلع بها وزير خارجية لبناني متفرّغ لمعالجة مغبات التوطين في سياق حضاري.

وبالمقابل، وقد أصبحت المواقف بين الأطراف قريبة إلى هذا الحد، ما الذي يمنع السيدة اولبرايت من القيام بتحرك مركز بين العواصم المتخاصمة، بما فيها العاصمة اللبنانية؟ وما المانع أن تُقدم الوزيرة الأميركية على رحلات مكوكية تحت عنوان «حرية الفرد في التنقل» وهو الحق الأكثر افتقاداً في المنطقة؟ أما إذا كان ليس معهوداً على الرسميين مجابهة حقيقة السفر الرتيبة التي تواجه المواطن العادي، فلا بأس من طرح مسألة حرية التنقل والإقامة على أي فلسطيني في المخيمات، أو على أي مواطن عادي من المحيط الى الخليج.

(*) محام دولي وبروفسور في القانون.